# دبلوماسية النوادي وتأثيرها على الشرعية الدولية:

## حالتا مجموعة السبعة ومجموعة العشرين

# La Diplomatie de club et son impact sur la légitimité Internationale: cas du G7 et G20


**عمر بوكركب1**

أستاذ مساعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة 2



**Abstract**:

Entre diplomatie de conférence et celle des sommets ; la diplomatie de club semble se forger un chemin depuis la fin du 20 éme siècle.

Si elle représente une forme nouvelle de l'exercice de négociation et d'action des Etats, justifiée par les mutations que connait le système international depuis plus de trois décennies, elle est, toutefois, considérée comme étant une reprise de pratiques anciennes instaurées depuis le congrès de Vienne en 1815.

Le G7, crée en1973 et le G20 « développé »en 1999-2008 font l'exemple de clubs qui prétendent gouverner le monde et, de ce fait, déposséder le système onusien dans une ère qualifiée de post-hégémonique. Dans qu'elles conditions la diplomatie de club a-t-elle évolué ? Quel est l'impact d'une telle diplomatie sur la légitimité internationale ?



Mots clé:La Diplomatiede club - légitimit Internationale - Mutations Internationale


**المقدمة:**

تعتبر الدبلوماسية متعددة الأطراف إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، وقد أصبحت هذه

الظاهرة معروفة من خلال مفهوم « اتفاق القوى» « concerts des puissances». ونموذج « الاتفاق الأوربي» الذي ساد خلال القرن التاسع عشر هو المرجع التاريخي للدراسات المتعلقة بعامل « تعددية الأطراف « الذي يسمح للقوى الكبرى بفرض هيمنتها على الدول الصغرى.

ويلاحظ أن هذا السلوك الذي انتهجته القوى الأوربية قد استمر إلى الوقت الحالي بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليه مع فارق بسيط يتمثل في عولمة النظام الدولي بعدما كان هذا الأخير ينحصر في أوربا.

وقد أصبح يشار حديثا إلى هذا النوع من العلاقات الدبلوماسية بـ «دبلوماسية النوادي» التي ازدهرت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حيث تعتبر مجموعة السبعة للدول الصناعية الكبرى ومجموعة العشرين للدول الكبرى والقوى الناشئة من أكبر النوادي الممارسة لهذا النوع من الدبلوماسية وأكثرها تأثيرا في النظام الدولي، حيث عرفت هذه الفترة انتشارا واسعا لنظام المجموعات والنوادي التي راحت تمارس نشاطات وتنتهج سلوكات وضعت نظريا في فضاء الدبلوماسية واعتبرت في نفس الوقت سلوكا موازيا للشرعية الدولية القائمة على وجود مؤسسات دولية يتم في إطارها ممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف.

وبالرغم من قلة الأعمال التي تناولت موضوع دبلوماسية النوادي، فإن هذه الدراسة تريد البحث في عمق الظاهرة وتطورها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

**-ما هي دبلوماسية النوادي وكيف تطورت هذه الظاهرة؟**

**-ما علاقة دبلوماسية النوادي بالنظام الدولي القائم؟ أو بمعنى آخر كيف تؤثر دبلوماسية النوادي على الشرعية الدولية ومؤسساتها القائمة؟**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية قائمة على اعتبار «دبلوماسية النوادي» نتاجا للتغيرات الحاصلة في نظام الحكامة الدولية والمتأثر بذاته بظاهرة اللاستقرار المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي.

**I- تعريف دبلوماسية النوادي وأصلها التاريخي**

لا يوجد تعريف واضح لدبلوماسية النوادي، غير أن الفرنسي» **برتراند بادي**» Bertrand badie يربطها أولا بتعريف «النادي» «club» حيث يعرفه بأنه « تجمع متفق عليه بين مجموعة محددة من الفواعل تتمثل في الدول... ولا يشترط أنها تهتم بمصالحها الضيقة»[2]، أما دبلوماسية النوادي فإنها في رأيه «تعنى بكل القضايا ولكنها تخضع كل شيء لقانون الفئة القليلة». [3]

كما يصف سلوك «الإخضاع» الذي تمارسه الفئة القليلة هذه بأنه «رهان أوليغارشي» وهو الموضوع الذي يشكل «مركز اهتمام هذا النوع من الدبلوماسية». [4]

أما مواطنته « كارولين بوستيل فيناي» « karoline postel vinay» فتعرف دبلوماسية النوادي بأنها ذلك « التشاور غير الرسمي بين الدول الذي يسمح بعقد القمم». [5]

ويتفق المهتمون بهذه الظاهرة على أن النشأة الفعلية لدبلوماسية النوادي تعود إلى سنوات السبعينيات من القرن العشرين وبالضبط مع تأسيس مجموعة السبعة في ظرف تميزت ببروز التيار الواقعي الجديد من جهة، ومن جهة أخرى إخفاق القيادة الأمريكية داخل القطب الغربي حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمة الدولار، أزمة الفيتنام وكذلك أزمة «ووترغايت» « watergate». [6]

فقد تزامن تشكيل نظام المجموعات système de groupe مع التطورات الجيوبوليتيكية الكبرى التي حدثت في هذه الفترة الزمنية:

فظهور مجموعة الخمسة 5G سنة 1973 على مستوى وزراء المالية ثم قمة الدول السبعة ابتداء من سنة 1975 أدى إلى إعادة تنظيم العلاقات والروابط بين القوى الليبرالية الكبرى خلال هذه العشرية التي تميزت بتسارع ظاهرة العولمة وفي نفس الوقت، استمرار المواجهة الإيديولوجية بين الشرق والغرب تحت غطاء التعايش السلمي.

و لم تلبث مجموعة السبعة على حالها، بل تم توسيعها بعد انتهاء الحرب الباردة إلى دولة روسيا قبل أن تفرض مجموعة العشرين دورها ومكانتها أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك عن طريق إدماج الاقتصاديات الصاعدة لكن دون إلغاء مجموعة 08 ولا مجموعة 07 للمالية.

إن الطابع غير المؤسساتي الذي تتميز به هذه المجموعات )تعتبر اجتماعات القمة هي السمة الغالبة لنظام المجموعات G سواء على المستوى الوزاري أم على مستوى مجموعات التنسيق دون أن تتخذ حدودا شكلية تتعلق بالصلاحيات أو إدارة أو نص قانوني معين( جعل كثيرا من الباحثين يرون أنها تشكل وسيلة وأداة للسيطرة الأمريكية في مرحلة «ما بعد الهيمنة»post hégémonique وأنها هيئات تساوي في العلاقات بين أعضائها أو عملية تأسيس لعولمة تتطلب وجود قوى عابرة للأوطان، وهناك من يرى أنها مؤسسات كبيرة meta-institutions تزاحم المنظمات الدولية الموجودة. [7]

وترتكز دبلوماسية النوادي على قاعدة التوازن بمختلف معانيه، وهذا النوع من الدبلوماسية يترجم ازدهار صورة جديدة من تعددية الأطراف Multilatéralisme تسود فيها ممارسات أوليغارشية قديمة مثل قدم مبدإ تعددية الأطراف نفسه.

ففي هذا الإطار يتم ضبط المشاورات بين الكبار خارج إطار المنظمات الدولية الشرعية وهذا يعيدنا إلى تقليد كان يمارس قبل سنة 1914 أي قبل الحرب العالمية الأولى.[8]

وتجد دبلوماسية النوادي جذورها التاريخية في نموذج «الاتفاق الأوروبي»le concert européen الذي كان يعرف بميل القوى الأوروبية الكبرى المتنافسة نحو التفاوض حول الاتفاقيات التي تفرض على القوى الأخرى من الدرجة الثانية في إطار منطق التوازن.

فقد أعطت هذه الهيئة خلال القرن التاسع عشر صورة عن شكل من أشكال «تعددية الأطراف» سمح للقوى الكبرى بأن تفرض إرادتها على الدول الصغرى، وما يمكن ملاحظته هنا هو أن هذه الممارسات تبدو مستمرة إلى غاية يومنا هذا بالرغم من الانتقادات التي واجهتها عبر الزمن.

ففي البداية كان هذا «المحفل» محصورا بين القوى الأوربية لكن هذه الهيئة راحت تدريجيا تضم قوى أخرى غير أوربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ دورها يتزايد شيئا فشيئا.[9]

إن الاتفاق الأوربي هو نتاج لمؤتمر فينيا سنة 1815، الذي عقد ضد فرنسا النابليونية حيث قامت الدول المنتصرة بتأسيس «التحالف المقدس» (روسيا والنمسا وبريطانيا) في 26 سبتمبر1815 ثم «الحلف الرباعي» (بريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا) في 20نوفمبر1815 حيث أعلنت الدول المعنية أنه في حالة عودة «الفوضى الثورية» إلى أوربا، فإن الدول الأربع تلتزم «بالتشاور فيما بينها حول الإجراءات التي يجب اتخاذها» (المادة II ). كما اتفقت هذه الدول على «التجديد خلال فترات محددة للاجتماعات المخصصة للمصالح المشتركة الكبرى ولدراسة الإجراءات في كل فترة من هذه الفترات، التي تكون مطلوبة من أجل استقرار وازدهار الشعوب وكذلك

من أجل الحفاظ على السلم في أوربا « (المادة VI).[10] يعتبر هذا أصل «الاتفاق الأوربي» الذي طبع به تاريخ أوربا خلال القرن التاسع عشر، وأساس هذا النظام الجديد هو التوازن بين القوى الكبرى، حيث أعطى كل دولة مناطق نفوذ معينة ونظمت العلاقات بين تلك الدول بحيث لا يتجاوز أي منها الحدود التي قد تخل بذلك التوازن. كذلك فقد نشأ النظام الجديد على أساس ضمان سيطرة الملكيات الأوربية المنتصرة على السياسة الأوربية.[11]

وتجدر الإشارة إلى أن مترنيخ هو أول من أستعمل هذا المصطلح (الاتفاق الأوربي) سنة 1830 غير أنه لم يلق رواجا إلا بعد سنة 1880، والملاحظ أيضا أن طريقة «التشاور» هذه لم تعن إلا الدول الأوربية الكبرى (روسيا وبريطانيا والنمسا وبروسيا ثم ألمانيا ابتداء من 1871) وفرنسا بعد إعادة إدماجها في سنة 1818 وكذلك إيطاليا عند نهاية القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الدول الصغرى في ظل هذه الصورة للنظام العالمي ملزمة بفتح الطريق أمام المصالح العليا لأوروبا التي ترسمها العواصم الكبرى. وهذا ما جعل بعضهم يرى أن هذا التوازن اهتم أساسا بالتوازنات الأوروبية وبإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية ولم يأخذ في اعتباره التطلعات القومية للشعوب الأوربية وتأثر تلك الشعوب بأهداف الثورة الفرنسية ومبادئها.[12] ومهما يكن، فإن هذه الدول الكبرى قد هيمنت على الساحة الأوربية إلى غاية 1914، وكانت الطريقة المفضلة لدى «الاتفاق الأوربي» هي « اجتماعات الكونغرس» «réunions de congres» أو « اجتماعات السفراء» التي كانت تسمح بالحصول على الإجماع الضروري حيث مكنها هذا من تجنب أي مواجهة فيما بينها إلى غاية حرب القرم ( 1854-1856) وإلى غاية 1914 تجنبت أوروبا النزاعات الشاملة بالرغم من بعض الحروب التي وقعت.[13]

وبالرجوع إلى مجموعة السبعة التي تعتبر الانطلاقة الفعلية لدبلوماسية النوادي، فإن تأسيس هذه المجموعة صاحبه تحديد في صلاحيات الدول التي أصبحت ملزمة بتوزيع وتقاسم السيادات الوطنية المعبر عنه بمفهوم الحكامة gouvernance كسلوك للتنسيق المرن بين مختلف الفواعل أكثر منه كنظام تراتبي، وهنا يكمن الاختلاف مع نظام « الوفاق الأوروبي» القائم على مبدإ مركزية الدولة وهيمنة القوى الكبرى، بينما تمارس دبلوماسية النوادي في إطار شبكة مكثفة من الممارسات متعددة الأطراف التي تعتبر الشرط الرئيس في نشاطها وتجعل منها أحد العناصر المهمة في نظام حكامة يقوم أكثر فأكثر على مبدإ الاستقطاب «système inclusif».[14]

أما عن الأهداف الرئيسة التي يطمح إلى تحقيقها هذا النوع من الدبلوماسية، فإنه انطلاقا من تركيبتها متعددة الأطراف ولكن الفريدة من نوعها، تهدف دبلوماسية النوادي كما سنرى لاحقا، إلى الكلام باسم « الديمقراطيات الصناعية» وعولمة قواعدها الليبرالية.[15]

**II- مجموعة السبعة وتفعيل دبلوماسية النوادي**

سنة 1973 قام الرئيس الفرنسي «فاليري جيسكار ديستان» والمستشار الألماني « هلموت شميث» H.Shmidt باقتراح قمة اقتصادية تستجيب لمشاريع إعادة بناء العلاقات الأورو-أمريكية التي تعود إلى هنري كيسنجر سنتي 1973-1974 الذي كان متأثرا بالنموذج التاريخي «للوفاق الأوروبي».

ففي إطار«الحرب الشاملة» ضد النموذج الشيوعي، وكذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها سنوات السبعينيات من القرن العشرين أصبح صناع القرار الأوروبيون والأمريكيون يرون بأن المنظمات الدولية الرسمية أصبحت بيروقراطية وغير متأقلمة وظيفيا، وأن هيئة الأمم المتحدة أصبحت تستخدم كأداة ضد المبادئ الليبرالية

من طرف مجموعة 77 الحاملة لمشروع « النظام الاقتصادي الجديد» الذي كانت بوادره تتمثل في الأزمة البترولية وأفكار نادي روما.[16]

وعليه فقد أصبحت القمم الاقتصادية وسيلة لتغطية النقص الحاصل في زعامة الغرب حيث يتم تبادل وجهات النظر بطريقة حرة وغير رسمية.

إن فكرة الرئيس الفرنسي لم تكن آنذاك تهدف إلى خلق مؤسسة بل كان هدفه تطبيق طريقة الاجتماعات الخاصة Ad.hoc فقد كان جيسكار ديستان سنة 1974 صاحب فكرة استبدال اجتماعات القمة الأوربية بمجلس دائم مرتبط بالنشاط للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بينما دافع في حالة مجموعة السبعة على الإبقاء على طريقة «اجتماعات القمة» كإجراء ظرفي للتشاور وليس كوسيلة ملزمة للأعضاء.[17]

إن الشكل الجديد للتعاون أصبح مبنيا على فكرة تحويل رهانات الأمن إلى الميدان الاقتصادي وهو بذلك يتعارض مع الممارسات الدبلوماسية الكلاسيكية، ولكنه في نفس الوقت يتبنى التصور الهرمي للنظام العالمي.[18]

لقد استجاب تأسيس مجموعة السبعة لمنطقين مختلفين: مبدإ ثلاثية الأطراف ومبدإ القيادة الجماعية، حيث إنه استجابة لتصورات «شارل ديغول» حول «القيادة الجماعية الاستراتيجية». اقترح «جيسيكار ديستان» مبدئيا اجتماع قادة القوى الأطلسية الكبرى الأربع (فرنسا، ألمانيا الغربية، بريطانيا باعتبارهم الممثلين الطبيعيين لأوروبا وأمريكا)، حيث بدأ وزراء هذه الدول وكذلك الموظفون الكبار اجتماعاتهم بطريقة منتظمة ولكن موازية على هامش منظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN ) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أو منظمة الأمم المتحدة، كما أن النمو الموازي لهذه المجموعة داخل الإدارات المالية العالمية حتم عليها استدعاء اليابان وضمه.

وتزامنا مع مبدإ تراتبية القوى، فرض «مبدأ ثلاثية الأطراف» نفسه كمقترح أمريكي تقدم به كسينجر سنة 1973 لإضفاء التوزيع الجغرافي ( القاري) على هذا المسار، حيث تم استدعاء إيطاليا سنة 1975 (تحت حجة تجنيبها الخطر الشيوعي) وفي نفس الوقت اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ضم كندا سنة 1976 بينما ترشحت أستراليا لتكون عضوا في المجموعة سنة 1979 لكنها لم تنجح.[19]

لقد طرحت فكرة اجتماعات «القمة» إشكالية التراتبية على ضوء انتشار ظاهرة «الدبلوماسية العامة» «Diplomatie publique»، حيث فتحت الاجتماعات الوزارية للمجموعة الجديدة نقاشا كبيرا على مستوى المجموعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي حاليا) منذ سنة 1973، غير أن هذه الاجتماعات بقيت كممارسات خفية، بينما راحت اجتماعات القمة تفتح المجال لترسيم وتنظيم التراتبية العالمية الجديدة خاصة أن مجموعة السبعة أصبحت ترى نفسها الضامن الوحيد لمصالح «الديمقراطيات الصناعية» ولكل الاقتصاد العالمي.[20]

في مقابل ذلك رأت مجموعة السبعة أن الغرب يقوم لوحده بتحديد الأطر العامة التي يراها مناسبة لإشراك الاقتصاديات المتقدمة لدول الجنوب بدلا من التفاوض داخل إطار مؤسسات منظمة الأمم المتحدة حول مطلب النظام الاقتصادي الجديد.

وقد تم مأسسسة مجموعة السبعة منذ سنة 1977حيث قبلت بها الدول المقصاة من المجموعة الاقتصادية الأوربية وأصبحت اجتماعاتها سنوية منذ هذه السنة كما أصبحت «القمم» خطوة حتمية في الأجندة الدبلوماسية للمجموعة.[21]

ومع مجيء سنوات الثمانينيات من القرن العشرين ظهر جيل جديد من صناع القرار في أوربا وأمريكا

(تاتشر، ريغان، ميتران، كول)، هؤلاء قاموا بإعادة النظر في الطموحات الاقتصادية لاجتماعات القمة للمجموعة بل قاموا بتسييسها خاصة مع عودة الصراع شرق- غرب حيث أصبحت الهيئة تستعمل كوسيلة للتعاون على مقاس الدول الأعضاء وفي نفس الوقت كأداة سياسية موحدة.[22]

وقد اختلفت التسميات التي أعطيت لاجتماعات قمة المجموعة من «القمة الاقتصادية» إلى «القمة الغربية» وأحيانا «القمة العالمية» إلى جانب «قمة الدول الصناعية الكبرى» غير أن الملاحظة المميزة للمجموعة أنها أصبحت تشكل «ناديا» «club » بالرغم من أنه لا يقرر إلا أنه «يقترح» و«يشجع» و«يطالب» الفواعل الآخرين بالقيام بأفعال ملزمة.[23]

فبالرغم من إقصائها من اجتماعات المجموعة ما عدا مشاركة الاتحاد الأوربي، إلا أن المنظمات الدولية تعتبر بالنسبة إلى مجموعة 07 ضرورية لتحضير وتطبيق وإضفاء الشرعية على ما تقرره هذه الأخيرة.

إن خلق مجموعات العمل داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE ) ومشاركة الوكالة الدولية للطاقة النووية (AIEA) في السياسات الطاقوية واهتمام صندوق النقد الدولي بمراقبة الاقتصاد العالمي يشكل صورة ملموسة في استعمال المنظمات العالمية وأدوات وظيفية من طرف نادي مجموعة [24].

وموازاة مع ذلك، راحت المجموعة توسع من مبادراتها منذ سنة 1989 مثل إنشاء مجموعة العمل المالي العالمي( GAFI)، كذلك لعبت دورا كبيرا في مسار مفاوضات الغات GATT) ) إضافة إلى دورها التنفيذي في إنشاء أنظمة التعاون العالمي (اتفاقيات بلازا plaza للتعاون المالي سنة 1985 واتفاقية اللوفر louvre سنة 1987).

ومع مرور الزمن، وبالرجوع إلى تاريخ ودواعي تأسيس المجموعة أصبح موضوع الفعالية يغذي النقاشات المتعلقة بهذا النادي سواء تعلق ذلك بمسائل الشرعية أم التمثيل، هذه النقاشات عادت بحدة مع نهاية الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب جديدة هي «الحرب الاقتصادية» لحماية تجارتها والحفاظ على الزعامة الاقتصادية العالمية، [25] حيث إنه في هذه الحقبة تزامنت فرضية المأسسة الكاملة للمجموعة مع دعوات بعض الفاعلين من صناع القرار (مثل جون ميجر John Major سنة 1992) إلى الرجوع إلى طريقة «القمم الخفيفة».[26]

إن أطروحة انهيار مجموعة السبعة التي كانت تدعو إلى إعادة تركيز مهمتها حول التنسيق الاقتصادي عارضتها الدعوة إلى التركيز على أهمية إدخال مسائل وقضايا الأمن الجماعي في أجندة المجموعة باعتبار أن نهاية الحرب الباردة قد جعلت من الصعوبة بمكان الفصل بين المواضيع الاقتصادية والسياسية التي تسمح للدول الغربية بتدعيم وتقوية انسجامها دون أن تواجه مباشرة العالم الشيوعي.

وعليه، فإن نهاية القطبية الثنائية قد نتج عنها وضعيتان متناقضتان:

من جهة، وجود طموح معياري لدى مجموعة السبعة لإعادة الانتشار، ومن جهة أخرى زوال أحد العوامل الرئيسية للتقارب بين أعضائها (الحرب الباردة)، ومن هنا فإن مبدأ استمرار «النادي « قد أبقى عليه ولكن الحفاظ على المجموعة أصبح يتطلب توسيعها.

ففي إطار عملية تسيير نهاية الحرب الباردة (1989-1991)، كانت مجموعة السبعة تنشط كفاعل يقوم بالمبادرات مثل إنشاء البنك الأوروبي للتنمية BERD وتقديم الدعم المالي للاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقا)، وفي نفس الوقت كهيئة معيارية تعمل على فرض وتطبيق مبادئ الحكامة النيولبرالية مستفيدة

من انهيار الخطابات الشيوعية والعالم الثالث.
فدعوة الاتحاد السوفياتي ثم روسيا على هامش اجتماعات القمة سنة 1991 وكذلك إدماجها في النقاشات السياسية سنة 1994 ثم مشاركتها كعضو لديه كامل الحقوق سنة 1998، كل ذلك كان يعبر عن الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه مجموعة السبعة سواء على المستوى الرمزي، أم على المستوى العملي.[27]
وقد صاحب عملية إعادة الانتشار المؤسساتي الذي عرفته المجموعة خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين عدة مشاريع إصلاحية تزامنا مع الضغوطات الرافضة التي قام بها المجتمع المدني. فمن الناحية الوظيفية ازداد عدد الهيئات المختصة لكن مطلب الإصلاح الذي خرجت به قمة برمينغهام Birmingham سنة 1998 أعاد إلى الواجهة الطبيعة غير الرسمية لاجتماعات القمة نفسها لمصلحة رؤساء الحكومات الراغبين في التحكم في ملفات الاجتماعات. أما من الزاوية الدبلوماسية فإن موضوع استمرارية مجموعة 8/7 قد استدعى إشراك الاقتصاديات الصاعدة.

**III- مجموعة العشرين: نموذج دبلوماسية النوادي للقرن الحادي والعشرين**

تأسست مجموعة العشرين خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع في واشنطن في 25 سبتمبر 1999 وذلك تنفيذا لالتزام قمة جوان 1999 بإنشاء «آلية غيررسمية» للحوار مع مجموعة الاقتصاديات الناشئة ولكن في إطار نظام مؤسسات «بريتون وودز» التي تأسست في عام 1948.
وضمت المجموعة في أول اجتماع قمة لها في واشنطن (14 و15 نوفمبر 2008) مجموعة الدول الصناعية السبع (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة هي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، إضافة إلى الاتحاد الأوربي وكل من مدير صندوق النقد الدولي، رئيس البنك الدولي، رئيس اللجنة المالية والنقدية لصندوق النقد الدولي ورئيس لجنة التنمية بالبنك الدولي.[28]
وتعود أسباب نشأة هذا «النادي» إلى الأزمة المالية التي أصابت مجموعة من الدول الأسيوية ابتداء من سنة 1997 (تايلاند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية) وكذلك روسيا وامتدت إلى أمريكا اللاتينية سنة 1999 ( البرازيل والمكسيك).
فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ التحرير المالي إحدى وسائلها للهيمنة العالمية، غير أنها عرفت أولى هزائمها في هذا الميدان بالذات،[29] حيث امتدت الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة لتهدد استقرار النظام المالي العالمي ككل.
فبعد عدة تجارب، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أنه تبعا للأزمة المالية الآسيوية قدمت عدة اقتراحات على مستوى وزراء المالية لإنشاء مجموعات قبل الوصول إلى الصورة النهائية لمجموعة العشرين مثل مجموعة 16، التي اقترحها الاقتصادي «جيفري ساتش» «Jeffry sachs » ومجموعة 22 التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الآبك APEC وكذلك مجموعة 33 التي قامت على إثرها مجموعة السبعة للمالية بتدعيم تشكيل مجموعة العشرين للمالية كما تم إنشاء هيئة الاستقرار المالي ثم تطورت فكرة تحويل هذا المسار في شكل اجتماعات قمة العشرين.
وقد كشفت المناقشات الدولية التي جرت حول طرق تجنب وقوع تلك الأزمات مستقبلا عن ضرورة مشاركة مجموعة الاقتصاديات الصاعدة في عملية صناعة القرار الخاص بالقضايا ذات الصلة بالاقتصاد العالمي بشكل عام وبالنظام المالي الدولي

بشكل خاص، بالإضافة إلى ما كشفت عنه خبرة تلك الأزمات من عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة، وفي مقدمتها البنك الدولي ومجموعة الدول السبع الصناعية على معالجة مثل تلك الأزمات.[30]

ومن جهة مجموعة 8/7 فإن توسيعها يتيح لها البقاء وظيفيا حيث تمثل مجموعة العشرين 85 % من الناتج العالمي الخام، 44 % منها هي حصة مجموعة 8.[31] وفي نفس الوقت يعطيها ذلك شرعية لأنها تمثل أغلبية سكان المعمورة، هذه العوامل سمحت باستمرارية منطق «النادي المهيمن» «club hegenomique».

كذلك، فإن انضمام دول لها أهمية في النسق الدولي ولم تكن راضية عن مجموعة 8/7 (الصين مثلا)، إضافة إلى المنظمات الدولية (B-، FMI، ONU، OIT، OCDE، OMC، M). يعتبر انتصارا لدبلوماسية النوادي التي تقوم بضم المنظمات الدولية بينما كانت في السابق تبحث عن الانضمام إليها.

كما حدثت مناقشات سرية حول تشكيلة المجموعة في السنوات الأولى من تأسيسها وأصبحت واضحة لما انتقلت من مستوى الاجتماعات الوزارية إلى اجتماعات القمة على مستوى الرؤساء، فقد تحولت مجموعة العشرين لتصبح «نادي الدول» سنة 2008 حيث كانت المبادرة أمريكية وكذلك فرنسية –بريطانية باعتبار هاتين الدولتين كانتا تتقاسمان نفس النظرة إلى ضعف المؤسسات الدولية الموجودة.[32]

وفي الواقع، فإن الانتقال هذا الذي حدث سنة 2008 الذي أحدث انقلابا في شرعية الحكامة الاقتصادية الشاملة التي كانت تمارسها الدول الصناعية من خلال مجموعة 1+7 كان سببه المباشر هو الأزمة المالية التي وقعت سنة 2008.[33]

إن ترسيم اجتماعات قمة مجموعة العشرين يعتبر في نظر كثير من الباحثين إنجازا منطقيا جاء تحت ضغط الأزمة التي عرفها النسق الدولي التي كانت تنذر بتحوله.[34] فقد اتفق رؤساء الدول المعنية خلال القمة الأولى بواشنطن سنة 2008 على مبدإ تحول المجموعة إلى «هيئة للإشراف الاقتصادي» والانطلاق في تطبيق مخطط عملي استثنائي لتجنب انهيار النظام المالي للاقتصاد العالمي،[35] حيث أصبحت منذ هذه السنة صلاحيات وسياسات المجموعة تتمثل في ما يلي:

-1إصلاح النظام المالي العالمي المعولم الذي كان السبب الرئيس للأزمة التي حدثت ومراجعة نشاطه بعمق عن طريق إعداد برنامج مسبق للإصلاحات المتعلقة بالتنظيم المالي.

-2القيام بسياسة إنعاش مالي شامل.

-3إعادة تحقيق النمو العالمي.[36]

**-1 -III مجموعة العشرين وتطور دبلوماسية النوادي إلى دبلوماسية الشبكات**

يجمع الباحثون على أن هناك استمرارية في هيكلة السياسة العالمية من زاوية معيار علاقات القوة بين الدول بغض النظر عن محتوى هذا العنصر الذي تطور عبر العصور وكذلك بغض النظر عن ميولات الدول الأكثر قوة نحو الهيمنة وما ينتج عن ذلك من ردود الفعل لدى الدول الأخرى التي تلجأ إلى احتواء هذه الهيمنة عن طريق خلق توازن في القوى، وهذا ما كانت تقوم به «دبلوماسية الاتفاق الأوروبي» الناتجة عن مؤتمر فينا 1815.38

غير أن ظاهرة « دمقرطة الفضاء العالمي» من خلال تكاثر وتنوع الفواعل الدوليين هي أحد الاختلافات الرئيسة بين الظروف التي خلقت مؤتمر فينا وما نتج عنه من دبلوماسية القمم وبين الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

# جدول اجتماعات قمة مجموعة العشرين منذ 2008[37]

| تاريخ القمة | المكان | أهم الأجندة التي تناولتها القمة |
|---|---|---|
| 2008-11-15 | واشنطن | مواجهة الأزمة المالية التي انطلقت من أمريكا |
| 2009/4/2 | لندن | الأزمة المالية العالمية والحلول |
| 25/24 سبتمبر 2009 | بيتسبرغ (و.م.أ) | التعاون الاقتصادي الدولي |
| 27/26 جوان 2010 | طورنطو (كندا) | .إصلاح القطاع المالي العالمي والإنعاش الاقتصادي |
| 12/11 نوفمبر 2010 | سيول (كوريا الجنوبية) | .قضايا الصرف والاختلال المالي العالمي |
| 04/03 نوفمبر 2011 | كان (فرنسا) | إصلاح النظام المالي العالمي ومواجهة الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية. |
| 19/18 جوان 2012 | لوس كابوس ( المكسيك) | .ترقية النمو والتشغيل وتدعيم الاستقرار الاقتصادي |
| 06/05 سبتمبر 2013 | سان بترسبرغ (روسيا) | التهرب الضريبي والجنايات الضريبية |
| 16/15 نوفمبر 2014 | بريسبان (أستراليا) | النمو العالمي-الشفافية الضريبية- المناخ |
| 16/15 نوفمبر 2015 | أنطاليا (تركيا) | أول مرة إعلان يتعلق بمحاربة الإرهاب بعد اعتداءات باريس وأنقرة |
| 05/04 سبتمبر 2016 | هانج زهو (الصين) | تشجيع انفتاح الاقتصاد العالمي واستفادة جميع الدول من النمو الاقتصادي |

التي تتميز بتعدد قنوات الاتصال وسرعتها وفي نفس الوقت أنها غير رسمية.[41]

فالدول تستطيع ليس فقط ممارسة سياسة تعاون دولي متشابكة، بل أيضا تقوم بتمديد نشاطاتها عن طريق المجتمعات المدنية.

وعليه، فإن مجموعة العشرين وإن كانت في تقاليدها مرتبطة بالتاريخ الحديث و»دبلوماسية القمم» فإن الطريقة التي تطورت بموجبها المجموعة منذ 2008 تدل على أن هذه الأخيرة تنشط في إطار ديناميكية «شبكات» العلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين.

فبالرجوع إلى الوراء نجد أن مجموعة السبعة قد واجهت منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين المنظمات غير الحكومية الجنوبية للأخذ بعين الاعتبار بمطالبها، حيث قامت هذه المنظمات ابتداء من سنة 1984 بتشكيل مجموعة 7 موازية، حيث راح المجتمع المدني يعبئ نفسه وكانت أهدافه مطلبية بالدرجة الأولى وليست تعاونية مع مجموعة السبعة وساعدت وسائل الإعلام في تغطية هذه المظاهرات بمناسبة اجتماعات المجموعة، لكن منذ سنة 2008 أين تحولت مجموعة 20 إلى ناد للدول أصبح التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني معيارا للحياة الدبلوماسية،42 حيث تمخض عن قمة طورنطو سنة 2010 وباقتراح من دولة كندا إنشاء «مجموعة رجال الأعمال العشرين» «Bu-siness 20 » وهي حوصلة تجمع أكبر الشركات الاقتصادية داخل دول المجموعة التي أصبحت تعتمد الاستشارات التي تقدمها هذه المنظمة لتدعيم التوجهات الكبرى للمجموعة، كما ثم إنشاء «مجموعة 20 للعمل والتشغيل». هذه الهيئة أصبحت تعمل كممثل للمجموعة لدى الهيئات الدولية الأخرى مثل المنظمة العالمية للشغل (OIT ). كما تم سنة 2010 خلق «مجموعة العشرين للبرلمانات « وفي نفس السنة «قمة سيول» قررت المجموعة خلق «مجموعة العشرين للفلاحة» التي كان أول اجتماع لها سنة 2011.

إن التوجه الاجتماعي الجديد لمجموعة العشرين الذي لم يكن ملحوظا خلال أول اجتماع قمة سنة 2008 قد فرض نفسه على المجموعة التي أصبحت أجندتها لا تخلو من ممارسة «دبلوماسية الشبكات» هذه، سواء كانت مبادرات صادرة عن الرئاسات الدورية للمجموعة أم كانت اقتراحات مصدرها المجتمع المدني، فمع مرور الرئاسات الدورية للمجموعة ظهرت إلى العلن عدة مبادرات كانت تهدف إلى تكملة نشاطات وأفعال مختلف زعماء الدول وإعطاء المجموعة رؤية أكثر وضوحا وتأثيرا في المجتمع المدني، هذه المبادرات يشار إليها باسم «outreach» وتتوجه هذه المبادرات نحو مختلف الفئات الاجتماعية:

- (y20) 20G youth تجمع طلاب دول العشرين
- (NGO 20) مجموعة العشرين للمنظمات غير الحكومية.
- (T20) Think Tank مجموعة العشرين للفكر.
- (R20) مجموعة العشرين للجماعات المحلية والجهوية.[43]

إن نتائج اجتماعات هذه المنظمات الموازية تعطي قوة دفع لاجتماعات قمة الرؤساء، سواء في شكل لقاءات أم تقارير مفصلة أم توصيات.[44]

وفي النهاية، يمكن القول إن مجموعة العشرين هي أول مجموعة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهي من ناحية تشكيلها وتركيبها تكشف لنا عن عملية «خلط الأوراق»، التي حدثت بين الشمال والجنوب كما تشكل التعبير الملموس لعملية إعادة التوازن في علاقات القوة على الساحة العالمية حيث أصبح يعاد النظر في الهيمنة الغربية.[45]

غير أن هذا النادي قد فقد انسجامه الإيديولوجي

والهوياتي، فروسيا مثلا قد تطورت في ظل حكم بوتين بعد فترة من التثاقف الليبرالي وأصبحت تستعمل مجموعة الثمانية كفضاء للتعاون واكتساب الشرعية السياسية دون أن تكون مرتبطة بهوية مشتركة، كما أن مشاركة الدول الصاعدة تعني اندماجها المتصاعد في نظام مبني على الفلسفة الليبرالية وليس من أجل تشكيل حصن للهوية المشتركة. فهذه المجموعة تتشابه هنا مع هيئة «الاتفاق الأوربي» المعروف تاريخيا حيث كان الاختلاف واضحا بين أطرافه بالرغم من المصالح المشتركة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على النظام.

**VI- دبلوماسية النوادي والشرعية الدولية**

إن التحولات الحاصلة تبين لنا أن مسار العولمة قد أضعف من قدرات الدول في الحركة، لكن هذا لا يعني في نفس الوقت أن قدرات الدول الرئيسية في النظام العالمي قد تأثرت.

كما أن مرجعية «الاتفاق الأوروبي « للقرن التاسع عشر تبقى الركيزة الأساسية لنموذج الحكامة الممارس من طرف نظام المجموعات»G « فقد حاولت مجموعة السبعة التي أصبحت مجموعة الثمانية مع مجيء روسيا الادعاء بحكم العالم كله وتفريغ النظام الأممي من محتواه، هذا النظام كان مرشحا لضمان حكامة عالمية يمكن تحقيقها، ما جعل المجموعة تفتقد الشرعية الكاملة، كما أسهم ظهور القوى الصاعدة التي تم احتواؤها عن طريق تشكيل مجموعة العشرين من افتقاد هذه الشرعية الدولية.[46]

فمن زاوية المصالح الوطنية، نجد أن هذه الأخيرة هي العامل الوحيد الذي ترتكز حوله لعبة التوازن بين الدول حيث تتحقق مصالح دول ويتم الدفاع عن صورة ومكانة دول أخرى، غير أن اللعبة هذه تتم في النهاية داخل المجموعة أو النادي المعني ولا تخدم مصالح المجموعة الدولية الكلية، وهذا ما جعل المفكر الفرنسي برتراند بادي Bertrand badie ينتقد دبلوماسية النوادي ويخصص لها عملا كاملا واصفا إياها بأنها «دبلوماسية التواطؤ» -Diplo ma tie de connivence.[47]

أما من الزاوية المؤسساتية، فإن هذه النوادي تفتقر إلى عاملي الشفافية والديمقراطية التي تعمل المنظومة الأممية العالمية على إسقاطها على النظام الدولي، فأعضاء مجموعة الثمانية وحتى مجموعة العشرين لا يمكنهم إقناع العالم بمشروعية التمثيل بل يتم ضمان عضوية الدول عن طريق معايير تتعلق بالقوة والثروة والجوار.[48]

كما تفتقد هذه النوادي أجهزة مؤسساتية تحمل وتحفظ ذاكرتها وتنفذ قراراتها الناتجة عن القمم المتعاقبة من سنة إلى أخرى.

وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هناك من يرى أن دبلوماسية النوادي هي تحصيل حاصل للتغيرات الجارية في النظام الدولي حيث أصبحت عدة وظائف ومهام في السياسة الدولية تقوم بتأديتها مؤسسات غير رسمية تمتلك مكانة مهمة تستدعي وجودها للتوفيق بين متطلبات الحكامة الدولية ولعبة الدبلوماسية التقليدية للقوى الكبرى.[49]

وفي الوقت نفسه، يجد هذا التبرير شرعيته في عامل آخر يتمثل في تلك الهوة الموجودة بين الطموحات الجغرافية، الوظيفية والمعيارية المتزايدة للمجتمع الدولي والقدرات المؤسساتية لتحقيقها.[50]

**الخاتمة**

تعتبر دبلوماسية النوادي شكلا من أشكال الدبلوماسية الحديثة، وإذ تجد وعاءها التاريخي والنظري في دبلوماسية المؤتمرات وتتخذ من أدواتها ووسائلها اجتماعات القمة، فإنها من الجانب المعياري تعبر عن شكل مؤسساتي جديد للحكامة الدولية ازدهر في مرحلة يتميز فيها النظام الدولي بتنوع وكثرة الضغوطات الناتجة عن التفاعلات بين

القوى الكبرى التاريخية والقوى الصاعدة.
ونادي مجموعة السبعة ومجموعة العشرين هما نموذجان واقعيان للهيئات والمؤسسات التي تمارس هذا النوع من الدبلوماسية. فإذا كان تأسيس مجموعة السبعة هو الانطلاقة الفعلية لدبلوماسية النوادي فإن مجموعة العشرين تمثل نموذجا لاستمرارية هذه الممارسة خاصة أن المجموعة هذه قد تأسست في ظل نظام دولي مغاير تماما للنظام الذي تأسست خلاله مجموعة السبعة سواء من ناحية الهيكل (القطبية وميزان القوى) أم من ناحية طبيعة التفاعلات القائمة (ظاهرة العولمة). الشيء الذي فرض على الدول انتهاج واتباع أدوات وطرق جديدة في ممارسة سياستها الخارجية وفي نفس الوقت العمل على إضفاء الشرعية على هذه الممارسات خاصة أن الظاهرة (دبلوماسية النوادي) قد بدأت تتطور أكثر لتكريس هذه الشرعية.
فبالرغم من الانتقادات الموجهة إليها من خلال التركيز على أن هذا السلوك في السياسة الخارجية للدول هو خروج عن الشرعية الدولية المبنية على وجود مؤسسات وهيئات تعترف بها المجموعة الدولية وتعمل في إطارها المؤسساتي (المفاوضات متعددة الأطراف ) على بناء حكامة تهدف إلى ضمان التوازن والاستقرار العالمي، إلا أن التغيرات الجارية منذ نهاية القرن العشرين سواء على مستوى هيكل النظام الدولي أم على مستوى التفاعلات داخل المجتمع العالمي قد دفعت بالدول إلى إيجاد صور وأشكال جديدة لممارسة نشاطات التفاوض بغية تحقيق مصالحها الوطنية وأهداف سياساتها الخارجية، كما يتجلى انتصار دبلوماسية النوادي في عملية «التفريخ» الذي تقوم به مجموعة العشرين عبر تطورها إلى دبلوماسية شبكات عن طريق استعمال منظمات المجتمع المدني لخدمة توجهات السياسة الخارجية.

الهوامش:
-1 أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر
-2Bertrand Badie:nouveaux mondes: carnets d'après guerre froide. le Monde interactifs/ CNRS édition ; paris 2012,p 224.
3 -IBID
4 -IBID
5 -Karoline postel vinay: le G20, laboratoire d'un monde émergent, les presses de sciences po , paris 2011 ,p 50

6 -Bertrand Badie ,opcit ;p225
7-Noel Bonhomme:du groupe des sept au groupe des vingt:Nouveau concert des puissances ou dilution du pouvoir ? (1975-2015) IERICE « Bulletin de l'institut pierre renouvin » 2015/2 N°42 sur site: http:/www.cairn.info/Revue-bulletin-de-institut-pierre-renouvin-2015-2-page 131.htm
8 -IBID
9 -Jean-Michel Guieu ; du concert européen au concert mondial, 1815-2015in bulletin de l'institut pierre renouvin.opcit.p 11
-IBID - P14
-11 محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة 2002 ص 64
-12 محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر ص 64

13 -Jean-Michel Guieu, opcit/ P15
-Noel Bonhomme , OPCIT p132
15-IBID, p 131

16- Noel Bonhomme opcit, p 133
17- IBID , p 134
18- IBID
19- Noel Bonhomme, opcit, p135
20- IBID , p136
21- IBID, p137
22- Noel Bonhomme, opcit p 137
23- IBID, p138
24
25-Ali Laidi: la guerre économique: une réalité ...malgré le déni ! l'éternel drame des grandes puissances, in Diplomatie. les grands dossiers N° 24 Décembre 2014 Janvier 2015, AREION groupe Paris France 2014, P11
26- Noél Bonhomme OPCIT, p139
27- IBID , p140
28-عبد المنعم سعيد ومحمد فايد فرحات: مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، كراسات استراتيجية، السنة العشرون، العدد 207، فبراير 2010، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص 5.
29-Jacque Saphir: Le Nouveau XXIé siècle: du siècle « américain » au retour des Nations , Edition du seuil , France ,mars 2008, p 79
30- عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، المرجع السابق الذكر، ص 5
31-Noel Bonhomme , opcit p 142.
32-Karoline postel vinay.opcit. P 30
33-Andrea Goldstein et Françoise Lemoine: l'économie des BRIC: Brésil, Russie, Inde, Chine: collection repères, la découverte, paris 2013 , p 108.
34- Noel Bonhomme , opcit p 142
35- France Diplomatie: http: www.Diplomatie.gouv.Fr/politique.consultè le 23/ o8/2016
36-Bruno Cabrillac et pierre Jaillet: coordination internationale et sortie de crise: quel rôle pour le G20 ? in revue d'économie Financière N° 103 2011/3 - Edition association d'économie financière ( France) –p 237-256/ http://www.cairn.info/Revue d'économie-F
37 الجدول من إعداد صاحب الدراسة عن عدة مصادر
38- Karoline postel vinay.opcit. P 45
39- IBID,. P 50
40- Karoline postel vinay.opcit. P 50
41-IBID. P 51
42- IBIDEM
43-http://www.Diplomatie.gouv.Fr/ politique-étrangère-de-la-France
44- IBID
45- Karoline postel vinay.opcit. P 39
46-Bertrand Badie:OPCIT. 225
47-Bertrand Badie: la Diplomatie de connivence, les dérives oligarchiques du système international , paris: la découverte 2011
48- Bernard Badie: Nouveaux mondes carnet d'après guerre Froide OPCIT , p 225
49-Jochen prantl: les mutations de la gouvernance internationale ; pays émergents et groupe « G » , in critique internationale N° 56 2012/ 3 , presse de sciences po. Paris , p 41.
50- IBID, p 40